ملخصات الرسائل الجامعية

التحرير

ابتداءً من هذا العدد تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير التي أجيزت في الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا. تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلمية وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

ونبدأ في هذا العدد بنشر ملخصات لعدد من الرسائل التي أجيزت في بعض أقسام كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية.

١ـ تحديد معايير وضوابط منهجية للعمل بغلق الذريعة تطبيقات معاصرة في قضايا المرأة

إعداد: رقية طه جابر

أطروحة بحث تكميلي قدمت لنيل درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث قسم الفقه وأصول الفقه (آذار ١٩٩٨م)

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية منهجية العمل بغلق الذريعة في محاولة لوضع تصور لأبرز معاييرها وضوابطها لتكون في متناول المجتهد المعاصر عند عمله بغلق الذريعة، حيث أنها لم تحظ بدراسة مستقلة. وغياب تلك المعايير والضوابط أدى في العصور المتأخرة إلى تسلل كثير من العادات والأعراف والتقاليد تحت العمل بسد الذريعة. والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي. وهذا المنهج يوظّف عملية الاستقراء لجمع المادة العلمية ومن ثم القيام بتحليلها، واستنباط بعض المعايير والضوابط للعمل بغلق الذريعة من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية في الموضوع

دون الترجيح بين الآراء أو البرهنة على صحتها أو بطلانها. وقد عُرضت القضايا المتعلقة بالمرأة والتي أصدر فيها المجتهدون المعاصرون حكمهم على أساس العمل بغلق الذريعة. ومن أهم النتائج التي أبرزها البحث أن الذرائع المنصوص عليها تسد مطلقاً والعمل بها ملزم، أما غير المنصوص عليها فهي خاضعة للاجتهاد وتقدير المجتهد. كما استبدل مصطلح غلق الذريعة بمصطلح سد الذريعة تناسبا مع دقة الأصوليين في استعمال الألفاظ اللغوية ودلالاتها، وبناء على معنى السد والغلق. كما تبين من خلال عرض بعض النماذج الاجتهادية المعاصرة المتعلقة بالمرأة أن غياب الضوابط والمعايير المنهجية في إعمال المجتهد المعاصر لغلق الذريعة يمكن أن يؤدي إلى تمرير كثير من العادات والتقاليد والأعراف وإدخالها تحت باب العمل بغلق الذريعة، وكثير منها لا يصلح للتعميم على جميع المجتمعات المسلمة، وقد يتنافى مع كليات الشريعة ومقاصدها. كما تمّ استنباط أربعة ضوابط ومعايير منهجية أساسية ينبغي للمجتهد المعاصر الوقوف عليها عند إعماله لغلق الذريعة وهي: القراءة الغائية لغلق الذريعة في ضوء القرآن والسنة، مراعاة مقاصد الشريعة، التحقق من أداء الفعل إلى مفسدة حقيقية لا موهومة، اعتبار عوامل الزمان والمكان والأشخاص في الحكم على الذرائع.

٢ـ تغير الأحكام الفقهية بتغير الزمان والمكان معايير وضوابط دراسة منهجية لتأصيل معايير وضوابط لقاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان

إعداد: عصام محمد أبو اسنينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث قسم الفقه وأصول الفقه (حزيران ١٩٩٨م)

ملخص البحث

جاءت الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وتضمنت عدة مزايا وخصائص جعلتها تتميز بالسعة والمرونة والقدرة على مراعاة تغير أحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم، ومن أبرز هذه المزايا والخصائص، قاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان، حيث أن الشريعة تحتوي على نوعين من الأحكام، نوع ثابت لا يتغير،

ونوع متغير بتغير الزمان والمكان.

وللأهمية البالغة التي يتسم بها هذا الموضوع باعتباره يمس مباشرة أحكام الشريعة، ولندرة ما كُتب فيه، جاءت هذه الدراسة لتميز بين الأحكام الثابتة والمتغيرة في الشريعة، ولتضع ضوابط ومعايير وأسساً تضبط هذه القاعدة الهامة ليسهل التعامل معها في ظل الظروف المتغيرة.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال استقراء المسائل التي تغيرت أحكامها خلال العصور الماضية وتحليلها بالنظر في أسباب هذا التغير وحيثياته ونتائجه ومستنده، وربط ذلك بالقواعد الأصولية والفقهية المتعلقة بالموضوع.

ولقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن طريق مراعاة الأحكام لتغير الأزمان هو الطريق الوحيد لبقاء هذه الشريعة حية نابضة متفاعلة تفاعلاً إيجابياً مع حاجات المجتمع ومتطلباته المتجددة، وهو الطريق الذي يتماشى مع مقاصد الشريعة وغاياتها التشريعية، باعتبار أن هذه الشريعة ما جاءت إلا لتحقق من خلال أحكامها مصالح العباد، وترفع عنهم المشقة والحرج. وكما تبين أن الابتعاد عن هذا المنهج فيه خروج على روح الشريعة ومقاصدها الكلية، وفيه مخالفة لنهج السلف الصالح والأئمة من بعدهم، كما أن فيه إضراراً بقدرة الشريعة ومصداقيتها واتهامها بالعجز عن ملاءمة متطلبات الحياة. وختاماً لا بد من تأكيد أن هذه القاعدة لها ضوابط ومعايير دقيقة ومحددة، لا يجوز الخروج عليها.

٣ـ منهج الجرح والتعديل بين أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الاثني عشرية دراسة استقرائية مقارنة

إعداد: نادر عوض سلهب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث قسم الدراسات القرآنية والحديثية (مايو ١٩٩٨م)

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بيان منهج الإمامية في الجرح والتعديل من خلال مقارنته

بمنهج أهل السنة والجماعة، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما مستخدمة المنهج التحليلي النقدي المقارن.

وقد تركزت هذه الدراسة في مسائل معينة في الجرح والتعديل تناولت أسس المنهج، وكتب أحوال الرجال، ومكانة أئمة الشيعة، والصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، وكيفية تعامل كل من الفريقين مع رواة الفريق الآخر.

وجدت الدراسة أن المنهجين متفقان في بعض المسائل مثل شروط الراوي مقبول الرواية، وصفات الراوي مردود الرواية، وفي تعارض الجرح والتعديل. بينما كان الاختلاف كبيراً بين المنهجين وخصوصاً في القضايا المتعلقة بمكانة أئمة الشيعة والصحابة، وفي تعامل كلا الفريقين مع رواة الفريق الآخر. وقد كانت مسألة الإمامة، والوضع في الأحاديث، وتقديس الرجال، من الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في الجرح والتعديل.

٤ـ أبعاد الزمان والمكان في السنة النبوية "من واقع السنة"

إعداد: عبلة جواد عبد الرحيم الهرش
قسم الدراسات القرآنية والحديثية (يونيو ١٩٩٨م)

خلاصة البحث

هذه الدراسة محاولة لجمع عدد من النماذج المتعلقة بأبعاد الزمان والمكان في السنة النبوية من خلال أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، ومن ثم دراسة هذه النماذج وتحليلها للوصول إلى أبعاد الزمان والمكان فيها.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أحاديث النبي ﷺ الواردة في كتب الحديث الستة خاصة: (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه)، وقد اقتصر البحث على الأحاديث الصحيحة والحسنة المتعلقة بالموضوع.

وتمّ تصنيف هذه النماذج حسب الموضوعات المتعلقة بها، إذ أن بعضها يتعلق بالعبادات والمعاملات، وبعضها يتعلق بالقضاء والفتوى، والبعض الآخر يتعلق بالسير

والمغازي، والسياسة الشرعية.

وعند دراسة هذه النماذج وتحليلها تبين أن الكثير منها ورد في الكتب المتعلقة بالنسخ في السنة النبوية الشريفة، كما ورد بعضها في كتب اختلاف الحديث، ومشكل الآثار، وقد حاول العلماء الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث بحملها على النسخ أو تأويلها لأن ظاهرها التعارض إلاّ أنّه تم التوصل إلى أن فهم البعد الزماني والمكاني لهذه الأحاديث يزيل التعارض والإشكال.

وقد خلصت الدراسة من خلال النماذج التي تمت دراستها إلى استنباط مجموعة من الضوابط لمساعدة الباحثين في الوصول إلى أبعاد الزمان والمكان في الأحاديث النبوية.

وأخيراً فإن هذه الدراسة تطمح أن تكون مكملة لجهود علماء الأصول الذي أصلوا لقاعدة: "لا ينكر تغير الفتوى بتغير الأزمة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد" إذ أن تأصيلهم لهذه القاعدة ارتكز على حوادث معدودة من واقع السنة النبوية وكان التركيز على فهم الصحابة وتطبيقاتهم لهذه القاعدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فجاءت هذه الدراسة مكملة لتلك الجهود من زاوية الدراسات الحديثية فقدّمت عدداً من النماذج من واقع السنة النبوية الشريفة.

٥ـ التحويل في الجملة الفعلية العربية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية الربط والعمل

إعداد: عبد الرحيم شئت ثاني

بحث تكميلي لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية بوصفها لغة ثانية
قسم اللغة العربية (يونيو ١٩٩٨م)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التكامل بين التراث اللغوي العربي وبين الدراسات اللغوية الحديثة، بمتابعة مظاهر الدراسات اللغوية التحويلية الحديثة في التراث اللغوي العربي، واستخراج القواعد التي يمكن تطبيقها من هذه الدراسات في تحليل الجملة الفعلية العربية، بعد تعديل ما يلزم فيها، لكي توافق طبيعة اللغة العربية.

وسعياً نحو تحقيق هـذا الهدف درس البـاحث الجملـة الفعليـة العربيـة مـن منظـور الـتراث اللغـوي العربـي، وأكـد أن الفعـل التـام أسـاس الجملـة الفعليـة العربيـة، وأن مكوناتها تحدد بحسب خاصية فعلها. وأوضح مفهوم التحويل في اللغة العربية مؤكـداً أهميته في تفسير الغموض الذي قد يقـع في بعـض الـتراكيب، وفي التمييـز بـين بعـض التراكيب المتفقة في الصيغ المختلفة في المعنى. وأشار إلى طريقـة تحليـل الجملـة الفعليـة العربية.

ركز البـاحث علـى نظريـة الربـط والعمـل لكونهـا مـن أحـدث مراحـل النظريـة التحويلية، حيث استعرض أنظمتها الفرعية ثم درسها في ضوء اللغة العربية بعد تعديل ما يلزم فيها، مع مباحث النحو العربي التي تتفق مع كـل نظـام مـع الأنظمـة الفرعيـة لنظرية الربط والعمل، عن طريق استنطاق كتب التراث.

تبين من خلال تحليل المظاهر التحويلية في ضـوء نظريـة الربـط والعمـل باسـتنطاق التراث أن تراثنا اللغوي العربي تراث عامر بدراسات متعمقة للمظاهر التحويلية. وقـد أشار البـاحث إلى الموضوعـات النحويـة التراثيـة المماثلـة لكـل عمليـة مـن العمليـات التحويلية وحللها تحليلاً تحويلياً. واتضح في البحث أن نظريـة الربـط والعمـل تتصـف بمرونة التطبيق على عدد من اللغات الطبيعية، تلك المرونة التي تضمـن لهـا عالميتهـا في مجال الدراسات اللغوية. وقد أبرز البحث صلاحيتهـا للجملـة العربيـة عامـة والجملـة الفعلية خاصة، واقترح خطوات يمكن اتباعها في الاسـتعانة بنظريـة الربـط والعمـل في معالجة بعض المعضلات اللغوية التحويلية.

6- THE LANGUAGE LEARNING STRATEGIES OF UPPER PRIMARY LEARNERS OF ENGLISH IN TWO MALAYSIAN SCHOOLS

BY: CHONG LAI HAR

A Thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Human Science in English as a second language

Department of English (JUNE 1998)

ملخص البحث

البحث في مهارة التعلم يشكل جزءاً من الحركة التعليمية العامة من حيث النظريـة

والتطبيق. وهذه الحركة في مجملها تركز على المتعلم، هذا وقد ركز الباحثون في دراساتهم على المتغيرات والعوامل التي تؤدي إلى اختيار المتعلمين لأساليب التعلم. من بين العوامل التي تؤثر على اختيار أساليب التعلم درجة الوعي عند المتعلم، حجم ومتطلبات ما يراد تعلمه، توقعات المتعلم، السن، الجنس، الجنسية أو العرق، الثقافة، أساليب التعلم العامة، السمات الشخصية، مستوى الدافعية، والهدف من تعلم اللغة.

استهدفت هذه الدراسة تحديد أساليب التعلم التي يستخدمها تلاميذ المدارس فوق الابتدائية لتعلم اللغة الانجليزية في منطقة بتالينج جايا ــ ماليزيا. واستهدفت أيضاً دراسة ظاهرة الاختلاف في استخدام هذه الأساليب وعلاقة ذلك بمتغيرات لغة التدريس والجنس والسن. وقد استخدم برنامج (SILL) المعروف، والمتضمن لستة أصناف من أساليب التعلم، لتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة.

لقد أشارت النتائج إلى الأثر المهم للغة التدريس على أربعة أساليب تعليمية هي: أسلوب الذاكرة، والأسلوب المعرفي، والأسلوب ما بعد المعرفي، والأسلوب العاطفي. ومن جهة أخرى أثبتت النتائج عدم تأثير عاملي السن والجنس على الأساليب الستة في برنامج (SILL). ففي المدرسة شبه القومية والتي تستعمل فيها اللغة الصينية (الماندرين) في التدريس وجد أن هناك استخدام أكثر لأساليب التعلم مقارنة مع المدرسة القومية التي تستعمل اللغة المالوية في التدريس. ومع أن الاناث كن أكثر استخداما لأساليب التعلم من الذكور إلاّ أن الفرق لم يكن ذا دلالة احصائية. ومن ناحية أخرى وجدت الدراسة أن التلاميذ في سن الحادية عشرة يستعملون أساليب التعلم بشكل أكبر من نظرائهم الأكبر سنا. وأوضحت كذلك أن التلاميذ في المرحلة ما بعد الابتدائية يفضلون استخدام أساليب التعلم المحببة والممتعة لديهم أكثر من الأساليب التي تتطلب نظريات وتطبيقات معقدة.

٧ـ الخصائص العامة للحضارة الغربية في فكر مالك بن نبي

إعداد: بدران بن لحسن

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث قسم أصول الدين ومقارنة الأديان (يوليو ١٩٩٨م)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة رؤية مالك بن نبي للحضارة الغربية وخصائصها العامة كما تناولها بن نبي في إنتاجه الفكري، باعتبار أن جهوده انصبت على علاج المشكلة الحضارية في العالم الإسلامي بمختلف العوامل التي تتحكم فيها، والتي من بينها الغرب. فكان تركيز البحث على التحليل والنقد الذي قام به بن نبي للخصائص العامة للحضارة الغربية، التي تنظم الغرب وتميزه ككيان حضاري مستقل.

تبين خلال البحث أن بن نبي درس الحضارة الغربية في سياق دراسته لقانون الدورة الحضارية، فكانت تحليلاته مرتبطة بمنظوره الحضاري، ومقومات دستور الثقافة ـ حسب تعبيره ـ وأهم هذه الخصائص التي رآها بن نبي في الغرب هي: العالمية المركزية، والمادية، والفعالية، والنزعة الجمالية. كما تبين أن تحليل بن نبي لهذه الخصائص كان في إطار النظر إليها على أنها نسق من المفاهيم المترابطة نمت في إطار التاريخ الحضاري للغرب، كما تتبعها في كيفية تشكلها منذ عصر النهضة وفي جذورها اليونانية الرومانية، والعوامل التي ساهمت في التأسيس لها مثل البروتستانتية والعقلانية والتيار الإنساني، ثم أثر هذه الخصائص في حركة الحضارة الغربية والحضارة الإنسانية عموماً، ونتائجها على الواقع الاجتماعي الغربي وأثرها على القيم والنظرة إلى الوجود والإنسان، من إتلاف قداسة الوجود وغلبة الطابع الاستهلاكي.

وتوصل البحث في فصله التقييمي إلى أن بن نبي يركز كثيراً على قضية المنهج، باعتبار أن التعامل مع الغرب يحتاج إلى منهج متكامل ينظر إلى الغرب كظاهرة خاضعة للدراسة. لهذا فإنه قدم المنظور الحضاري كإطار كلي تفسيري، وأدوات منهجية هي: الأصالة والسننية والموضوعية، مركزاً في ذلك على الحلول العملية والأثر الاجتماعي لهذه الخصائص على حل المشكلة الحضارية في العالم الإسلامي، كما أن البحث سجل بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير منهجية في دراسة الحضارة الغربية. وبذلك يعتبر بن نبي حلقة تمهيدية لأعمال جاءت بعده من أجل التركيز على الأبعاد المعرفية للحضارة الغربية، وتحقيق تعامل مع الغرب متكامل منهجياً ومعرفياً.

٨ـ أصول الاجتهاد في تطبيق الأحكام الشرعية دراسة تحليلية لأبرز الأصول التطبيقية

إعداد: بشير بن مولود جحيش

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث قسم الفقه وأصول الفقه (يوليو ١٩٩٨م)

ملخص البحث

لقد عالجت هذه الدراسة أبرز أصول الاجتهاد التطبيقي تحليلا ومناقشة من خلال التركيز على ضرورة فهم الواقع وكيفية إحكامه بالشرع، وبيَّنت الدراسة أنَّ تنزيلَ الأحكام الشرعية وتكييف الواقع الإنساني وفقاً لها هو ثمرة الخطاب الشرعي. وبقدر ما يكون هذا التطبيق قائما على أصول منهجية فإنّه يحقق مقاصد الشريعة، ويجنب المجتهد مواقع الزلل في الفهم والتطبيق.

وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع من خلال بيان مفهوم الاجتهاد التطبيقي، وشرعيته، وضرورته، وتحديد مقوماته الأساسية، ليتناول بعد ذلك تفصيل الأصول التطبيقية مُرْدَفَة بنماذج تطبيقية لِتجْلِيَة كيفيَّة إعمالها.

فكان الأصل الأول **التحقيق في مناطات الأحكام**، وذلك لكون الشريعة لم تنصّ على حكم كل جزئية على حدة، بل أتت غالباً بقواعد كلية وعبارات مطلقة متناولة داخلها أعداداً غير منحصرة من الوقائع والجزئيات المتمايزة والمتشابهة، مما يستوجب بذل جهد في تنزيل هذه العمومات والمطلقات الحكمية على الأفعال والأحداث التي لا تقع مطلقات بل معيَّنة زماناً ومكاناً وأشخاصاً.

وبينّت الدراسة أنَّ الغرضَ من تنزيل الحكم عبر تحقيق مناطه هو إصابة مقصد الشارع، وذلك من خلال أصل **التحقق في مدى حصول المقاصد الشرعية**، الذي يقتضي فهم الواقع عبر آليات الفهم المختلفة والمتجددة، وفهم حكم الله فيه.

وأكدت الدراسة أنَّ ما سبق بيانه لا يعني تنزيلا آليا للأحكام دون اعتبار لما يؤول إليه ذلك التنزيل وما يسببه من تداعيات قد تعود على المقاصد الشرعية بالنقض، بل ذلك محكوم بأصل **التحقيق في مآلات التطبيق** الذي بمقتضاه تصرف الأفعال من أحكامها الأصلية إلى أحكام أخرى تلافياً لما قد ينتج عن الأولى من مآلات فاسدة في ظروف بعينها، وتوجيهها إلى مآلات الصلاح عبر مسالك شرعية ضابطة لذلك، كسدّ الذرائع، ومنع الحيل.

٩ـ البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي "الإطار المعرفي عرض وتقويم"

إعداد: سعيد بن محمد بوهراوة
بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث قسم الدراسات القرآنية والحديثية (يوليو ١٩٩٨م)

ملخص البحث

استهدفت هذه الدراسة بحث إشكالية البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي. وقد ركزت على الإطار المعرفي من خلال العرض والتقويم، نظراً لأهميته وبالتالي أولويته، ولوجود ضعف في الدراسات المنهجية التي تستهدف الكشف عن الجذور المعرفية لهذه الإشكالية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي، وهذا بتتبع مفهوم الإشكالية عند العلماء المتقدمين وكيف تطور هذا المفهوم عند العلماء المعاصرين. والمنهج الاستقرائي المتمثل في استجماع نصوص الكتاب والسنة التي لها علاقة وطيدة بهذه الإشكالية، ثم المنهج التحليلي المقارن، وهذا بدراسة نصوص القرآن والسنة وبيان معانيها والشواهد المستشكلة فيها، ثم مقارنة آراء العلماء حول هذه النصوص للتعرف على فحوى الاختلاف والإطار العام الذي حكمه.

وقد أفرزت هذه الدراسة نتائج كثيرة، كان أهمها التأكيد على أن هذه الإشكالية وبهذه الأبعاد لم تُنَضّج كموضوع للبحث رغم أهميتها. فملاحظات المتقدمين لم تكن جوهرية، وإنما كانت في معظمها ملاحظات جزئية عابرة. بينما حاول المعاصرون أن يُنَضّجُوا هذه الإشكالية، وقد تمّ لهم هذا في بعض جوانبها، غير أنّ كثرة الثغرات، وغياب بعض الأسئلة ووجود الإستدلالات الضعيفة شوش على هذا الطرح التجديدي. ومما أفرزته هذه الدراسة كذلك بيان الخلط الواضح في بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية مما أفضى إلى أفهام خاطئة لمفاصل الإشكالية وتناقضات صارخة في المواقف. ومن أبرز المصطلحات التي وقع فيها الخلط: الشرعة والمنهاج، المطلق والنسبي، الثابت والمتغيّر، المقصد والعلّة. وبناءً عليه أكدت هذه الدراسة أهمية تأطير بحث الضوابط والمعالم التي تعصم الاجتهاد في هذه المسألة الحسّاسة من الزلل.